

## أخبار قصيرة

الاقتصاد الإيراني  
مقاوم لصدمة التأثيرات  
الخارجية

أكد النائب بمجلس الشورى الإسلامي، جعفر قادري، أن البنى الاقتصادية للبلاد قياساً بالسابق، تم تثبيتها على نحو تقاوم صدمات التأثيرات الخارجية.

وأضاف قادري، في حديث مع مراسل وكالة فارس للأنباء أمس الأربعاء، حاولوا الديموقراطيون والجمهوريون في أميركا الإفادة من أقصى طاقاتهم لتوجيه ضربة إلى إيران. وبين إن إحدى تلك المحاولات ذبح إيران بـ"قطنة" والأخرى المواجهة مع إيران؛ لكن بالنهاية فإن إمكانيات البلاد على نحو لا تستدعي القلق.

واستطرد قائلاً: إن التغيرات الحالية لسعر الصرف ناجمة عن إتهاب الاقتصاد السياسي والتوترات في المنطقة؛ لكن مع انحسارها وعلى ضوء تجارب سابقة، سيشهد عودة سعر الصرف إلى مستوياته السابقة. واستدرك قائلاً: إن بعض زيادة سعر العملة الأجنبية مقابل "الريال" يعود إلى معدل التضخم الداخلي والدولي وإذا ما أردنا تحقيق التوازن بهذه المسألة، نضطر بدل التثبيت، السماح بارتفاع سعر الصرف لتفادي انخفاض الصادرات وزيادة العجز.

تونس تدعو لتسيير رحلات  
جوية مباشرة مع إيران

دعا السفير التونسي في طهران، عماد الرحموني، إلى تسيير رحلات جوية مباشرة ومنظمة بين بلاده وإيران. جاء ذلك في اجتماع ضم السفير الرحموني مع مشرف منظمة الطيران المدني الإيرانية حسين بورفرزانه. وأعرب السفير التونسي عن سعادته لتعزيز العلاقات بمجال الشحن والنقل الجوي مع إيران، داعياً إلى تحديث مذكرات التفاهم المبرمة بين البلدين بهذا الشأن. من جانبه، أكد مشرف منظمة الطيران المدني الإيرانية على ضرورة ترقية التعاون البيئي بالنقل الجوي، وزيادة العلاقات المتبادلة بالمجالات التقنية والتدريبية والتصلحية بهدف الإفادة من الفرص المتاحة.

إيران تزيد إنتاج البنزين ٨  
ملايين لتر يومياً

أعلنت الشركة الوطنية للتكرير وتوزيع المشتقات النفطية عن زيادة إنتاج البنزين بأكثر من ٨ ملايين لتر يومياً. وأوضحت الشركة، في بيان أمس الأربعاء، بأنه وفي إطار تقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، نفذت الشركة بنجاح الرفع الفوري لإنتاج البنزين بأكثر من ٨ ملايين لتر يومياً في ٧٦ يوماً مضى. وذكرت: أن إنتاج البنزين في مصفاة "ستاره" خليج فارس "إزداد ٤ ملايين لتر إلى ٤٤ مليون لتر، ومصفاة طهران مليونين إلى ٩ ملايين لتر يومياً، ومصفاة إصفهان مليونين إلى ١٤ مليون لتر، وتبريز ٥٠٠ ألف لتر إلى ٤ ملايين لتر يومياً، وذلك خلال فترة ٢٢ أغسطس/ آب لغاية ٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٢٤.



## في إجتماع مجلس إدارة منظمة العمل الدولية

إيران تدعو لاتخاذ إجراءات فورية لحماية  
البنية التحتية الاقتصادية للبنان

أعرب مندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف عن قلقه بشأن تدمير البنية التحتية الاقتصادية في لبنان بسبب هجمات الكيان الصهيوني في كلمة ألقاها في اجتماع مجلس إدارة منظمة العمل الدولية.

وحذر علي بحري، في هذا الاجتماع الذي عقد لبحث آثار عدوان الكيان الصهيوني على العمل اللبناني، من التدهور المتزايد للأوضاع الإنسانية في لبنان بسبب العدوان الغاشم والأعمال اللاإنسانية للكيان الصهيوني. ومن خلال تقديم إحصاءات عن تدمير البنية التحتية الاقتصادية في لبنان، دعا ممثل إيران المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات فورية

يسجل القطاع  
التجاري اللبناني  
انخفاضاً كبيراً في  
أنشطته بنسبة تتراوح  
بين ٨٠ و ٩٠٪ باستثناء  
الطلب المرتفع على  
المواد الغذائية ومواد  
التنظيف والتعقيم

لحماية البنية التحتية لهذا البلد، ووقف هجمات الكيان الصهيوني، وتعزيز وجود ودعم المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في لبنان، وإجراء تقييم شامل لآثار هذه الأزمة على العمال وأصحاب العمل وسوق العمل. وفي هذا اللقاء الذي عقد بحضور ممثلين عن ١٨٠ دولة واتحادات العمال وأصحاب العمل، أعلن سفير إيران تضامناً مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية الكامل مع الشعب اللبناني، والتحرك الفوري من جانب المجتمع الدولي لوقف إطلاق النار، وطلب بدعم سيادة لبنان ومساعدة شعب هذا البلد في هذا الوضع الصعب. وشنّ الكيان الصهيوني حرباً دمرة ضد سكان قطاع غزة منذ ٧ أكتوبر

الإنتاجية، والمعززة بتكاليف التدمير المنهجي للأبنية السكنية والبنى التحتية والأراضي الزراعية في مناطق واسعة، وبأعباء تراكمية لموجات غير مسبوقه من النزوح القسري للسكان. وسمت توافق ظاهر لدى الخبراء والمراكز البحثية، محلياً وخارجياً، على تعذر اعتماد أي بيانات إحصائية موثوق بها في الجانبين الاقتصادي والقطاعي، مادامت العمليات العسكرية والغارات المدمرة لم تتوقف، فضلاً عن إمكانية المتابعة اليومية الأهم للجانب الإنساني من قبل وزارة الصحة ولجان إدارة الأزمة ومنظمات دولية مختصة، التي وثقت، حتى الساعة، سقوط نحو ٣ آلاف شهيد، ونحو ١٥ ألف جريح،

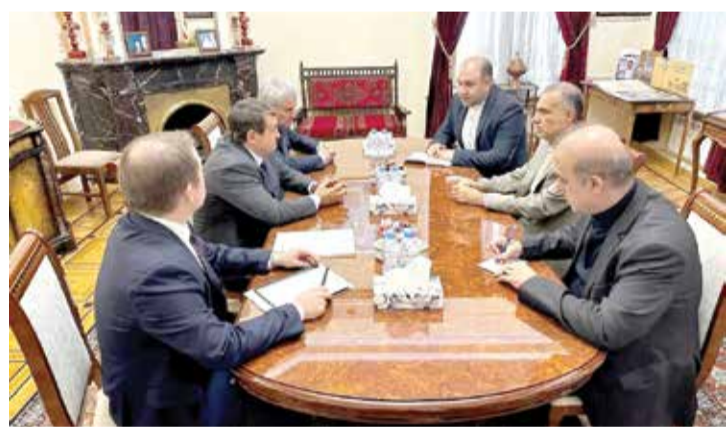
جلهم من المدنيين، وتهجيراً داخلياً في أغلبه لنحو ١/٤ مليون نسمة من بيوتهم في المناطق المستهدفة، أي نحو ربع عدد المواطنين داخل البلاد.

وإلى جانب ما تخلفه الحرب من تداعيات اقتصادية عميقة على المدى القصير، خصوصاً دخول قطاعات رئيسية، مثل السياحة والزراعة والصناعة والتجارة وغيرها، في حال انكماش حادة للأعمال اليومية والأنشطة المعتادة، يُرصد ازدياد أعداد المؤسسات التجارية، لاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تضطر إلى إغلاق أبوابها أو تعليق نشاطاتها، إما نتيجة الأضرار المباشرة الناجمة عن الاعتداءات وانخفاض الطلب الاستهلاكي، وإما بسبب تعطيل المعابر التجارية وسلاسل التوريد والنقل والتغيرات الطارئة على الأسواق ربطاً بكثافة النزوح.

ويسجل القطاع التجاري، تبعاً للرصد الميداني الذي تولته الجمعيات والنقابات المهنية، انخفاضاً كبيراً في أنشطته بنسبة تتراوح بين ٨٠ و ٩٠٪، باستثناء الطلب المرتفع على المواد الغذائية ومواد التنظيف والتعقيم، ربطاً بالإقبال العام على التموين الاحترازي وتلبية الاحتياجات الطارئة جراء موجات النزوح الداخلي. كما سجل النشاط الزراعي انخفاضاً بلغ أكثر من ٤٠٪، ويضاف إليه وجود خطر حقيقي بخسارة محاصيل زراعية كثيرة أساسية.

كما يقدر انخفاض نشاط القطاع الصناعي في الفترة الأخيرة بحدود ٥٠٪، نتيجة توقف نحو ٣٠٪ من المصانع عن العمل بسبب وجودها بالمناطق الساخنة، والانخفاض الكبير في الطلب بالسوق الداخلية وعقود الطلبات الجديدة إلى الخارج. في حين بلغت التداعيات ذروتها في قطاع الفنادق والمطاعم وتأجير السيارات، التي سجلت انكماشاً في حركتها بلغ نحو ٩٠٪، مصحوباً بأضرار مادية جسيمة وبإقفال مئات المؤسسات في مناطق العمليات العسكرية.

## التأكيد على استكمال التوافقات بين إيران وروسيا حول ممر "الشمال-الجنوب"



أعلن سفير إيران لدى روسيا كاظم جلالي، خلال لقائه مع مساعد الرئيس الروسي إيغور ليفيتين، أن الرئيس بزسكيان أكد على استكمال التوافقات المتعلقة بممر "الشمال-الجنوب".

وفي هذا اللقاء الذي جرى الثلاثاء، قال السفير جلالي: خلال زيارة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية مسعود بزسكيان إلى روسيا للمشاركة في قمة بريكس وبعد اللقاء الثنائي مع رئيس روسيا الاتحادية فلاديمير بوتين، ونظراً لأهمية الممر بين الشمال والجنوب في تطوير العلاقات الثنائية والإقليمية، فقد أكد على استكمال التفاهات بين الجانبين في أقصر وقت ممكن.

وفي هذا الإطار، إقترح السفير الإيراني لدى روسيا أن يسافر وفد من روسيا إلى طهران لمواصلة المفاوضات حتى يتم الإنتهاء من الوثائق المتعلقة بهذا

المشروع للتوقيع عليها. من جانبه، أعلن ليفيتين، في إشارة إلى المفاوضات المستمرة منذ عام بين الطرفين بشأن هذا المشروع، استعداد الجانب الروسي للسفر إلى طهران وتقديم تقارير بشأن تفاصيل هذا المشروع.

## المستثمرون الإيرانيون يزرعون ٢٢٨ ألف هكتار من الأراضي خارج الحدود الإقليمية

هكتار من الأراضي في هذه البلدان. وأوضح أن كل رأس المال المخصص للزراعة خارج الحدود الإقليمية في هذه الأراضي يرجع إلى القطاع الخاص. وأضاف: في البلدان الأفريقية، هناك تركيز خاص على زراعة الشاي؛ ففي هذه القارة، بالإضافة إلى غانا، تتم الزراعة أيضاً في أراضي كينيا وتنزانيا. كما يتم حالياً استيراد اللحم من كينيا لإيران. وأردف فتوح قائلاً: بدأنا في وقت سابق الزراعة العابرة للحدود الإقليمية في أوكرانيا؛ لكن اندلاع الحرب أوقف هذا المشروع.

أفاد منفذ مشروع الزراعة العابرة للحدود في وزارة الجهاد الزراعي أن المستثمرين الإيرانيين قاموا بزراعة حوالي ٢٢٨ ألف هكتار من الأراضي خارج حدود البلاد. وتحدث رضا فتوح عن عمليات الزراعة خارج الحدود الإقليمية التي يقوم بها الإيرانيون في دول غانا وأرمينيا وباكستان والبرازيل وطاجيكستان وكازاخستان، وقال: يقوم المستثمرون الإيرانيون بزراعة الشعير والذرة والبنور الزيتية والأرز في البلدان المذكورة، وحتى الآن قام الإيرانيون بزراعة حوالي ٢٢٨ ألف

دور التعاون البيئي في التنمية  
المستدامة لإيران والعراق

الطبيعية يمكن أن يلعب دوراً فعالاً في تحسين الوضع البيئي لكلا البلدين. كذلك، فإن تبادل المعلومات والتكنولوجيا الحديثة في المجالات البيئية قد يرفع من كفاءة البرامج البيئية ويقبل من الآثار البيئية السلبية.

إضافةً إلى ذلك، في ظل العولمة وتسارع التغيرات المناخية، يمكن للتعاون البيئي الإقليمي أن يساعد دول المنطقة على التعامل بفعالية أكبر مع التحديات البيئية العالمية والأزمات البيئية المتزايدة. فمن خلال التعاون في مجالات البحث العلمي، التخطيط البيئي، والتنمية المستدامة، يمكن الوصول إلى حلول تضمن مصالح إيران والعراق والمنطقة بأسرها.

في الختام، من الضروري أن تدرك دول المنطقة أهمية التعاون البيئي وتأثيراته المتبادلة، وأن تسعى لوضع سياسات مشتركة وبرامج عملية تعزز التعاون البيئي المستدام. إن دور هذا التعاون لا يقتصر على حماية الموارد الطبيعية فحسب، بل يمتد ليشمل تحسين جودة الحياة لشعوب المنطقة وتعزيز الأمن البيئي، لذا فإن العمل المشترك لحماية البيئة لا يُعد مسؤولية فقط، بل هو أيضاً فرصة لتعزيز التنمية المستدامة وبناء علاقات سلمية ومستدامة بين الدول الجارة.

يُعدّ التعاون البيئي بين دول منطقة غرب آسيا، خصوصاً إيران والعراق، ضرورة لا غنى عنها في عالمنا المعاصر. فالمشكلات البيئية أصبحت قضايا مترابطة لا تقتصر على حدود جغرافية معينة، حيث تنتقل آثارها بسهولة من بلد إلى آخر. من هنا، يصبح على الدول أن تبدي حساسية تجاه الظروف البيئية لجيرانها، وأن تسعى للتعاون معاً لمواجهة التحديات المشتركة.

كبلدين جارين، تواجه إيران والعراق تحديات بيئية مشابهة تشمل تلوث المياه، نقص الموارد المائية، التغيرات المناخية، وأزمة الغبار.

هذه القضايا البيئية لا تؤثر فقط على نوعية الحياة لشعوب البلدين، بل تمتد لتشمل الاقتصاد والأمن الإقليميين. على سبيل المثال، تلوث المياه في بلد معين يمكن أن يؤثر على نوعية المياه في البلد المجاور، ما قد يسبب توترات اجتماعية واقتصادية. لمعالجة هذه التحديات، يمكن للتعاون البيئي بين إيران والعراق أن يسهم في تشكيل حلول مشتركة قائمة على تبادل المعرفة والاستفادة من التجارب المتبادلة. فعلى سبيل المثال، إنشاء هيئات مشتركة لإدارة الموارد المائية وحماية النظم البيئية